(تصوير: أحمد علي)

مشاهدة الفيديو

رئيس مكتب استقبال البلاغات في «نزاهة» أكدت استقبال البلاغات مع ضمان الحفاظ على سرية هوية المبلّغ

القلاف لـ «الأنباء»: تحريات «نزاهة» كشفت عن شبهات فساد ضد قياديين تمت إحالتها للنيابة

عاطف رمضان

قالت رئيس مكتب استقبال البلاغات في الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) مريم القلاف إن التحريات والتحقيقات في «نزاهة» كشفت عن توافر شبهات جرائم فساد في العديد من البلاغات المنظورة أمامها، ضد قياديين وإشرافيين وموظفين من الفئات الوظيفية المذكورة في المادة الثانية من قانون إنشاء «الهيئة»، وتمت إحالة العديد منها إلى النيابة العامة.

وأضافت القلاف في حوار مع «الأنباء» أن 20 قضية متداولة تقريبا أمام النيابة العامة، أغلبها يتمثل بشبهات جرائم تعد على المال العام بالاستيلاء وتسهيل استيلاء الغير على المال العام والتربح والإضرار الجسيم بالمال العام، وجرائم الرشوة والتزوير والكسب غير المشروع.

وأشارت الى صدور أحكام لصالح «الهيئة» بالإدانة في 7 قضايا منظورة أمام المحاكم المختصة، والتي كان مصدرها بلاغات مقدمة من «نزاهة».

وأشارت الى صدور حكم نهائي بات من محكمة التمييز بإدانة قيادي سابق وإشرافي في إحدى الوزارات في الدولة بجريمة الإضرار بالمال العام، وتقوم «الهيئة» بمتابعة تنفيذ هذا الحكم ومتابعة استرداد تلك الأموال العامة إلى خزينة الدولة. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

■ **20 قضية متداولة أمام النيابة أغلبها يتمثل بشبهات جرائم تعدٍّ على المال العام والرشوة والتزوير**

■ **صدور أحكام لصالح «الهيئة» بالإدانة في 7 قضايا منظورة أمام المحاكم المختصة**

■ **صدور حكم نهائي بات بإدانة قيادي سابق وإشرافي بإحدى الوزارات بجريمة الإضرار بالمال العام**

■ **القضايا معظمها جرائم تعدٍّ وإضرار بالمال العام ويصل فيها الحكم بالعزل من الوظيفة ورد الأموال**

كيف تباشر الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) أعمالها؟ وما الضمانات المقدمة للحفاظ على سرية هوية المبلغ وتوفير الحماية له؟

● **تمارس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أعمالها واختصاصاتها بموجب قانون انشائها رقم (2 لسنة 2016) ولائحتها التنفيذية.**

وتباشر أعمال كشف الفساد والتحقيقات من خلال رصدها لوقائع الفساد بالإضافة إلى تلقي البلاغات والمعلومات من المبلغين الأفراد والجهات الاعتبارية، حيث يتم استقبال البلاغات عبر الحضور الشخصي لمقر «الهيئة»، والبريد الالكتروني الخاص بالبلاغات، مع ضمان الحفاظ على سرية هوية المبلغ بجميع مراحل التبليغ والتحقيق والتصرف، وتوفير الحماية اللازمة إذا تطلب الأمر.

إجراءات التحري

ما اجراءات «نزاهة» بعد استقبال البلاغ؟

● **بعد تلقي البلاغ والتحقق من جديته وتوافر الشروط الشكلية والموضوعية، وفقا للاختصاص النوعي للهيئة، تتم مباشرة إجراءات التحري والتحقيق والاستعلام واستدعاء الشهود والمختصين، بالإضافة الى ممارسة المختصين في «نزاهة» لأعمال الضبطية والانتقال لضبط المخالفات وتثبيتها بمحاضر وإحراز الادلة والمستندات، وفق خطة عمل مدروسة، والتركيز على مسؤولية الموظف العام الخاضع لأحكام المادة الثانية من قانون انشاء «الهيئة»، في ارتكاب الأفعال المكونة لشبهة جرائم الفساد السالف ذكرها.**

شبهات جرائم

هل هناك بلاغات تمت إحالتها إلى النيابة العامة؟ وعدد تلك القضايا وأنواعها؟

● **نعم، فقد كشفت التحريات والتحقيقات في «نزاهة» عن توافر شبهات جرائم فساد في العديد من البلاغات المنظورة أمامها، ضد قياديين وإشرافيين وموظفين من الفئات الوظيفية المذكورة في المادة الثانية من قانون إنشاء «الهيئة»، وتمت إحالة العديد منها إلى النيابة العامة.**

هناك ما يقارب 20 قضية متداولة أمام النيابة العامة، وأغلب تلك القضايا يتمثل بشبهات جرائم تعد على المال العام بالاستيلاء وتسهيل استيلاء الغير على المال العام والتربح والاضرار الجسيم بالمال العام، بالاضافة الى جرائم الرشوة والتزوير والكسب غير المشروع.

والبلاغات المحالة إلى النيابة العامة، تكون دائما ضمن الاختصاص النوعي الوارد في المادة (22) من قانون انشاء «الهيئة»، والتي نصت صراحة على جرائم الفساد التي تختص بها «الهيئة».

أحكام قضائية

هل هناك أحكام قضائية صدرت في القضايا المقدمة من «الهيئة»، وما هي الأحكام؟

● **صدور أحكام لصالح الهيئة بالإدانة في 7 قضايا منظورة أمام المحاكم المختصة، والتي كان مصدرها بلاغات مقدمة من الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة).**

حيث صدر حكم نهائي بات من محكمة التمييز بإدانة قيادي سابق وإشرافي في إحدى الوزارات في الدولة بجريمة الإضرار بالمال العام، وتقوم «الهيئة» بمتابعة تنفيذ هذا الحكم ومتابعة استرداد تلك الأموال العامة إلى خزينة الدولة.

بالإضافة إلى صدور أحكام إدانة لصالح «الهيئة» من محكمة أول درجة والاستئناف، بمجموعة قضايا ارتكب فيها قياديون وإشرافيون في جهات حكومية، أفعالا مادية مكونة لجرائم الرشوة والتزوير والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام والإضرار بالمال العام.

حيث تتم متابعة تلك القضايا والأحكام الصادرة، والتي يشكل معظمها جرائم تعد وإضرار بالمال العام وهي الجرائم المؤثمة بموجب القانون رقم (1 لسنة 1993) بشأن حماية الأموال العامة، والتي يصل فيها الحكم على الجاني بالعزل من الوظيفة ورد الأموال العامة التي تم الاستيلاء عليها والانتفاع بها، بالإضافة إلى غرامة تعادل قيمة ضعف ما اختلس أو استولى عليه أو سهّل ذلك لغيره من مال أو منفعة أو ربح.

فريق مؤهل

هل هناك فريق مختص لدى «نزاهة» لمتابعة الإجراءات القضائية؟

● **هناك فريق مؤهل ومتميز من المختصين في «نزاهة»، يقوم بجميع ما سبق ذكره من أعمال تحر وتحقيق وتصرف ومتابعة إجراءات البلاغ المحال، والمثول أمام الجهات القضائية والمحاكم المختصة وتزويدها بالمستندات والأدلة المدعمة والمعززة لشبهة جريمة الفساد المحالة.**

تعاون الجهات

هل من كلمة أخيرة؟

● **تشير «الهيئة» إلى أهمية استمرار التعاون القائم بين أفراد المجتمع والجهات الاعتبارية و«الهيئة» في الكشف عن وقائع الفساد وتزويد «الهيئة» بالمعلومات، لتحقيق التكامل المنشود في مكافحة الفساد.**

«الكهرباء»: تقليل استخدام المياه الجوفية واستبدالها بالناتجة عن التناضح العكسي

دارين العلي

تتجه وزارة الكهرباء والماء الى تقليل استخدام المياه الجوفية في عملية الخلط مع المياه المقطرة، واستبدالها بالمياه الناتجة من التناضح العكسي، وذلك ضمن توجهاتها للمحافظة على استدامة المياه العذبة في الكويت.

وأوضحت مصادر مطلعة في الوزارة أن الإحصاءات تشير إلى انخفاض الكميات المستخدمة من المياه الصليبية من 1,236 مليون غالون امبراطوري بعام 2015 إلى 1,098 مليون غالون امبراطوري في عام 2017.

وأشارت الى ان الخطط الاستراتيجية لدى الوزارة بشأن المحافظة على المياه تتضمن زيادة القدرة الإنتاجية اليومية لمحطات تحلية مياه البحر بإضافة 560 مليون غالون امبراطوري من المياه المقطرة، وزيادة السعة التخزينية من المياه العذبة بإضافة 4,500 مليون غالون امبراطوري، مع دراسة تركيب نظام الإنذار المبكر ورصد أي تغيرات في نوعية مياه البحر ومياه الآبار.

وأوضحت أن الأهداف تشمل كذلك التوسع في زيادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج وإعادة تدويرها لري المزروعات لتخفيف الطلب على المياه العذبة، إضافة إلى الشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع محطات التحلية وفق نظام البناء والتشغيل، والتحويل أو تخصيص المحطات القائمة.

وأكدت حرص الوزارة ضمن أهدافها على الاستعانة بالتقنيات الحديثة لمراعاة الشروط البيئية، ومعالجة التلوث في محطات التحلية، ودعم وتشجيع الدراسات والأبحاث والدراسات والتجارب المتعلقة بتقنيات موارد المياه باستخدام الطاقة المتجددة لتحسين كفاءة الإنتاج وخفض التكلفة.

وقالت: من تلك الأهداف العمل على الشحن الاصطناعي لمكامن المياه الجوفية، ودراسة خفض منسوب المياه السطحية، لاستغلالها، وإنشاء وحدات تناضح عكسي متنقلة لتحلية المياه قليلة الملوحة، مع الحرص على التعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للبيئة لرصد أي تغيرات في نوعية مياه البحر في مداخل منشآت الوزارة الساحلية.

وأشارت إلى أن الوزارة تحرص كذلك على زيادة الكادر الفني بالقطاعات المعنية بالمياه العذبة، مع تأهيل وتطوير الكفاءات الوطنية من خلال الدورات التدريبية والنوعية، والتنسيق مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بهذا الخصوص.

جمعية المياه تنظم ندوة الأمن المائي وشح المياه

المزيني: الظروف المائية الحالية بحاجة إلى الاستثمارات المالية

د. صالح المزيني

نظمت جمعية المياه الكويتية بالتعاون مع المؤسسة الدولية «جرين ويف» للاستدامة الندوة الإلكترونية الافتراضية «الأمن المائي وشح المياه» بمشاركة نخبة من خبراء المياه العرب والدوليين من كل من الكويت ومملكة السويد والمملكة المغربية وسلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية.

وقال د.صالح المزيني رئيس جمعية المياه الكويتية ورئيس ندوة (الأمن المائي وشح المياه) في مشاركته: «من الضروري توفير الاستثمارات الجديدة المالية لديها القدرة على تغطية تكاليف إنتاج المياه واستخدام الأساليب الحديثة المتطورة مما يساعد على وفرة المياه مع ضرورة استخدام الأساليب الحديثة في ترشيد المياه»، لافتا إلى أن الظروف الحالية للمياه هي الأسوأ، ولهذا يتطلب الأمر تغيير طريقة إدارة المياه واستبدالها بنظام يستند إلى إدارة سليمة لكل الموارد المائية بحيث تشترك فيه جميع القطاعات المستفيدة من المياه على جميع المستويات ومن بين أعضائها المجتمع المدني الذي من الممكن أن يلعب دورا مهما ورئيسيا في توفير خدمات المياه، مشددا على الحاجة إلى التغيير السلوكي لأفراد المجتمع، ولن يكون للحلول التكنولوجية أي جدوى ما لم يتغير سلوك المواطنين بشكل جذري ونشر الوعي العام والتعليم والتعريف بالممارسات وعمل الحوافز السليمة التي تهدف إلى تعزيز أداء المواطنين نحو استهلاك المياه لضمان استدامة مياه الشرب لفترة أطول.